

الحكم التكليفي والوضعي

ينقسم الحكم الشرعي إلى

- ١- **الحكم التكليفي** : يقتضي أفعال المكلفين (طلب، تخيير) كالوجوب والحرمة.
- ٢- **الحكم الوضعي**: يضع أمارات وقيوداً (سبب، شرط، مانع) لترتيب الأحكام.

التكليفي مقصود لذاته ومقدرة المكلف (واجب، محرم، مندوب، مكروه، مباح) بينما الوضعي وسيلة لغيره (السبب، الشرط، المانع، الصحة، البطلان).

أولاً: الحكم التكليفي

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين (من البالغين العقلاء) من حيث **الاقتضاء** (الطلب) أو **التخيير**. وأقسامه الخمسة المشهورة:

١. **الواجب (الإيجاب)**: ما طلب الشارع فعله حتماً (مثل: الصلاة، الزكاة).
٢. **المندوب (الندب)**: ما طلب الشارع فعله لا على وجه الحتم (مثل: السواك).
٣. **المباح (الإباحة)**: ما خيّر الشارع المكلف بين فعله وتركه (مثل: الأكل والشرب).
٤. **المكروه (الكراهة)**: ما طلب الشارع تركه لا على وجه الحتم (مثل: الأكل باليد الشمال).
٥. **الحرام (التحريم)**: ما طلب الشارع تركه حتماً (مثل: السرقة).

ثانياً: الحكم الوضعي

هو خطاب الله تعالى بجعل شيء سبباً لشيء، أو شرطاً له، أو مانعاً منه. وهو ينظم ارتباط الأسباب بالمسببات، مثل:

- **السبب**: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم (مثل: زوال الشمس سبب لوجوب الظهر).
- **الشرط**: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود (مثل: الوضوء للصلاة).
- **المانع**: ما يلزم من وجوده العدم (مثل: الحيض مانع من صحة الصلاة).
- **الصحة والبطلان**: وصف للفعل بكونه موافقاً للشرع أو مخالفاً له